آلية سعودية لتفعيل اتفاق الرياض والانتقالي يتخلى عن الإدارة الذاتية

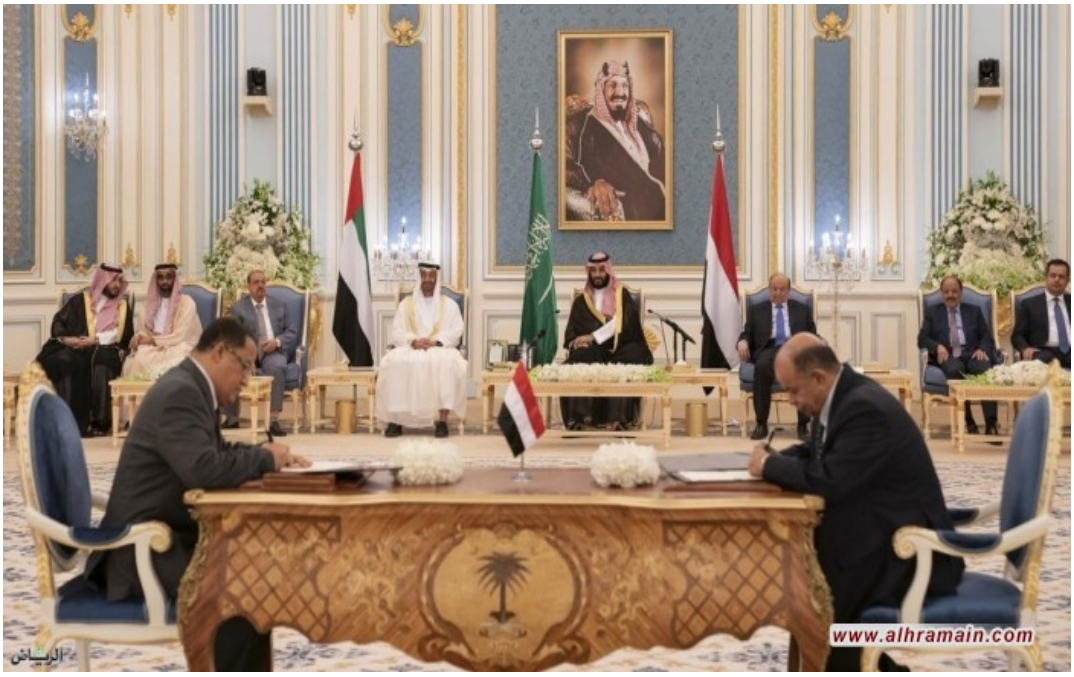

قدمت السعودية، للحكومة اليمنية والمجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم إماراتيا، آلية لتسريع العمل في تنفيذ اتفاق الرياض.

جاء ذلك، قبل ساعات من إعلان المجلس الانتقالي، تخليه عن قراره السابق بالإدارة الذاتية للجنوب، وتكليف رئيس اليمن "عبدربه هادي منصور" محافظا جديدا لعدن.

ونقلت وكالة الأنباء السعودية "واس"، عن مصدر مسؤول قوله المملكة قدمت آلية لتسريع العمل بالاتفاق عبر نقاط تنفيذية، تتضمن استمرار وقف إطلاق النار والتصعيد بين الحكومة الشرعية والمجلس الانتقالي الجنوبي.

وتتضمن الآلية، إعلان المجلس الانتقالي الجنوبي التخلي عن الإدارة الذاتية وتطبيق اتفاق الرياض بين الحكومة اليمنية والمجلس الانتقالي، الذي تم توقيعه في نوفمبر/تشرين الثاني 2019 ، وتعيين محافظ ومدير أمن لمحافظة عدن.

كما تتضمن الآلية، خروج القوات العسكرية من عدن إلى خارج المحافظة، وفصل قوات الطرفين في أبين وإعادتها إلى مواقعها السابقة.

وأضاف المصدر، أن تقرر تكليف رئيس الوزراء اليمني "معين عبدالملك"، ليتولى تشكيل حكومة كفاءات سياسية خلال 30 يوماً، وإصدار قرار تشكيل أعضاء الحكومة مناصفة بين الشمال والجنوب بمن فيهم الوزراء المرشحون من المجلس الانتقالي، فور إتمام ذلك، وأن يباشروا مهام عملهم في عدن.

ولفت المصدر إلى أن أنه جرى التوصل لهذه الآلية، بمشاركة فاعلة من الأشقاء في الإمارات.

وعقب الإعلان عن الآلية، قال المجلس الانتقالي الجنوبي في اليمن، إنه تخلى عن إعلان الإدارة الذاتية "حتى يتاح للتحالف العربي تطبيق اتفاق الرياض".

وكتب المتحدث باسم المجلس الانتقال الجنوبي "نزار هيثم"، عبر حسابه على موقع "تويتر"، أن هذا القرار يأتي "في إطار الجهود التي تبذلها قيادة التحالف العربي لتنفيذ اتفاق الرياض، والوصول الى حلول من شأنها معالجة الأوضاع السياسية والعسكرية والإنسانية والتنموية".

ولفت إلى أن قرارهم جاء استجابة لتدخل قيادة السعودية والإمارات، وحرصا على إنجاح جهود قيادتي البلدين لتنفيذ اتفاق الرياض، وتحقيق الأمن والاستقرار، وتوحيد الجهود المشتركة لمواجهة ميليشيات الحوثي والجماعات الإرهابية، وكذلك تنمية محافظات الجنوب.

ولاحقا، أصدر الرئيس اليمنى، قرارا بتعيين قياديين بالمجلس الانتقالي، لإدارة محافظة عدن.

وتضمن التكليف تعيين "أحمد حامد لملس" محافظا لعدن، و"محمد الحامدى" مديرا لأمن المحافظة.

ووقعت الحكومة اليمنية والمجلس الانتقالي الجنوبي (المدعوم من الإمارات)، برعاية سعودية، في 5 نوفمبر/تشرين الثاني الماضي 2019، اتفاق الرياض لإنهاء التوتر والتصعيد العسكري بينهما على خلفية سيطرة قوات المجلس على العاصمة المؤقتة عدن في 10 أغسطس/آب، عقب مواجهات دامية مع الجيش اليمني استمرت 4 أيام وأسفرت عن سقوط 40 قتيلا و260 جريحا، بحسب الأمم المتحدة.

وينص الاتفاق على "مشاركة المجلس الانتقالي الجنوبي في وفد الحكومة لمشاورات الحل السياسي النهائي لإنهاء انقلاب جماعة "أنصار ا" على الشرعية اليمنية.

ويطالب المجلس الانتقالي بانفصال جنوب اليمن عن شماله، وأعلن أواخر أبريل/نيسان الماضي، "حكما ذاتيا" لمحافظات الجنوب، وهو ما قوبل برفض عربي ودولي، وزاد من حدة التوتر بين المجلس والحكومة الشرعية.

وفي ظل أوضاع الحرب المستمرة، يعاني اليمن إحدى أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم، إذ يعتمد 80% من سكانه على المساعدات للبقاء على قيد الحياة.

المصدر | الخليج الجديد